ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (08)، عدد (01)، 2022، ص: 025-044

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

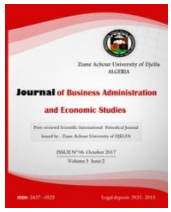

آليات الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني في بيئة الأعمال الجزائرية

E-disclosure Risks mitigation mechanisms in the Algerian business environment

سيد محمد، SID Mohammed [1] *، sid.mohamed@hotmail.fr

[1] أستاذ محاضر (أ)، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة- (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2022/02/08 **تاريخ القبول:** 2022/04/16 **تاريخ النشر:** 2022/05/01

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآليات التي تسمح بالحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني في بيئة الأعمال الجزائرية؛ ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحليل الجوانب المرتبطة بالإفصاح الإلكتروني في الجزائر، وتم استعمال أسلوب الاستبيان لمسح آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر حول الآليات المناسبة للحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

أظهرت الدراسة أن أغلب مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الجزائر نابعة من مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات في حد ذاتها، حيث أن مشكلة أمن المعلومات والأثر المحتمل لزيادة العبء المعلوماتي هي أكبر خطر يواجه الإفصاح الإلكتروني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية

الإفصاح؛ الإفصاح الإلكتروني؛ مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛ بيئة الأعمال الجزائرية.

تصنيف JEL: M410 ؛ O330

Abstract

This study aimes to clarify the mechanism that allou to mitigate the risks of E-disclosure in the business environment in Algeria. To achieve this objective we have relied the descriptive approach to analyze the theoretical framework of the E-disclosure in Algeria, and we have designed and distribute a questionnaire to explore the opinions of a sample of academics and professionals in Algeria about the appropriate mechanisms to mitigate the E-disclosure Risks. The results show that the information technology is the source of the most E-disclosure risks in Algeria, where the issue of the information security and the increasing of the information technology cost impact are the most critical risks may face the E-disclosure in Algeria.

Keywords

disclosure, E-disclosure, E-disclosure Risks, Algerian business environment

JEL Classification Codes : M410 ; O330

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: sid.mohamed@hotmail.fr

I. مقدمة:

لقد أدت التطورات والانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات سواء على المستوى المحلي أو الدولي من طرف مستخدميها بهدف اتخاذ قرارات رشيدة، ونتيجة لهذه التطورات فقد واكبت المفاهيم المحاسبية هي الأخرى التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال.

وفي ظل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتزايد المستمر والسريع في استخدام شبكة الإنترنيت بدأت العديد من منظمات الأعمال تدرك أهمية استخدام هذه الشبكة كأداة لنشر التقارير والقوائم المالية في إطار ما يعرف بالإفصاح الالكتروني، وذلك بهدف تقليل تكلفة التوزيع اليدوي وربح الوقت والجهد وإتاحة الفرصة لشريحة كبيرة من المهتمين للاطلاع عليها، في مقدمتها المساهمين المستقبلين الذين لا تربطهم أي علاقة مع الشركة.

بتحول الإفصاح المحاسبي من البيئة الورقية إلى البيئة الإلكترونية السحابية على شبكة الانترنت استحدثت خصائص جديدة قد ترهن الهدف المنوط به، كموثوقية المعلومات المفصح عنها إلكترونيا ومدى تطابقها مع الصيغة الورقية للإفصاح، إضافة لإمكانية عدم حماية هذه المعلومات من التحريف الناتج عن اختراق مواقع الانترنت، مما أدى إلى ضرورة البحث عن آليات تحد من هذه المخاطر.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، فإن التساؤل الجوهري لدراستنا كما يلي: **ما هي الآليات الفعالة للحد من مخاطر الإفصاح الالكتروني في الجزائر؟**

2. الأسئلة الفرعية:

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- من هو العنصر البشري الذي يمكنه المساهمة في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني (محاسبون، مدققون، إدارة، مبرمجون)؟
- هي يحتاج المحاسبون إلى تدريب أو تكوين يساعدهم على فهم مخاطر الإفصاح الإلكتروني والحد منها؟
- هل لنظام الرقابة الداخلية الكفء دور في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية نعتمد الفرضيات التالية:

- مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يساهمون في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛
- تدريب المحاسب حول تقنيات المعلومات الحديثة يساعد في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛
- نظام الرقابة الداخلية الكفء يحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة تتناول موضوع مهم وحديث وجدير بالبحث، حيث أن الموضوع قل تناوله من طرف الباحثين في ظل غياب قواعد أو أسس تحكم عملية الإفصاح الإلكتروني في بيئة الأعمال الجزائرية؛ بالإضافة إلى كون عملية الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني تساهم في زيادة الثقة في القوائم المالية وجودتها.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز الآليات التي تسمح بالحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني في بيئة الأعمال الجزائرية، كما تساعد على تسليط الضوء على إيجابيات وسلبيات الإفصاح الإلكتروني في الجزائري، بالإضافة إلى استطلاع آراء المهتمين والفاعلين في المحاسبة حول الموضوع.

6. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ونظرا لما تستدعيه طبيعة الموضوع، تم الاستعانة بمجموعة من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل الجوانب المرتبطة بالإفصاح الإلكتروني في الجزائر، وتم استعمال أسلوب الاستبيان لمسح آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر حول الآليات المناسبة للحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. المحاسبة في ظل تكنولوجيا المعلومات

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تستخدمها مختلف أنواع منشآت الأعمال الهادفة وغير الهادفة إلى تحقيق الربح في عملياتها المختلفة، سواء كان ذلك في عمليات التخطيط والإشراف أو التوثيق أو الشؤون الإدارية أو المحاسبية أو غيرها من أوجه النشاط.

أ. مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعرف تكنولوجيا المعلومات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنّها: "فإن تكنولوجيا المعلومات تشمل مجموعة التكنولوجيات التي تسمح بجمع، تخزين، معالجة، نقل المعلومات في شكل أصوات، بيانات وصور، فهي تشمل الإلكترونيك الدقيق، علم البعديات الإلكترونية والتكنولوجيات الملحقة (كواشي و حناشي، 2016، صفحة 86).

حيث يتضمن مفهوم تكنولوجيا المعلومات كل الأدوات والتقنيات التي تستخدمها نظم المعلومات لتنفيذ الأنشطة الحاسوبية على اختلاف أنواعها وتطبيقاتها وتشمل كل من عتاد الحاسوب والمكونات المادية للحاسوب، برامج الحاسوب (الغالب، 2007، صفحة 44).

ويمكن شرح أهمية تكنولوجيا المعلومات في النقاط الآتية (عبد الجبار، 2010، صفحة 79):

- القضاء على حوافز الوقت في عالم المال، الأعمال، التجارة، وغيرها، ففي ظل تكنولوجيا المعلومات نجد أنه أصبح بالإمكان عقد الصفقات خلال ثوان، وفي أي وقت عن طريق الانترنت، أو أجهزة الحاسبات الالكترونية، أو غيرها من معدات التقنية الحديثة؛
- في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن التوسع في استخدام شبكات الكمبيوتر، الذي من شأنه السماح بالاتصال المباشر بين أجهزة الحاسوب بعضها مع بعض، بما يسمح تبادل المدخلات والمخرجات خلال تلك الشبكة؛
- في ظل استخدم تكنولوجيا المعلومات، يمكن التوسع في استخدم شبكات الكمبيوتر الذي من شأنه السماح بالاتصال المباشر بين أجهزة الحاسوب بعضها مع بعض، بما يسمح تبادل المدخلات والمخرجات خلال تلك الشبكة.
- إن أي تطور في تكنولوجيا المعلومات جاء لتلبية التطورات الاقتصادية والاجتماعية واتساع نطاق الأهداف، خدمة لأصحاب الوحدة أو خدمة لعموم شرائح المجتمع؛
- يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين جودة العمل، من خلال إتباع أساليب التكنولوجيا الحديثة، خصوصا الدقة العالية وخفض التكاليف واختصار الوقت وتقليل مخاطر التوسع الارتجالي للمعلومات والبيانات؛
- المساهمة في إمكانية إيجاد منتجات أو خدمات جديدة.

ب. استخدام تكنولوجيا المعلومات في الممارسة المحاسبية

لاقتصاد المعرفة دور هام في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وذلك عبر الاختراق القوي للتكنولوجيا وتغلغلها في المهنة، فاستخدام الحاسوب في العمل المحاسبي ساهم بشكل كبير في تسهيل العمل المحاسبي، إذ يسمح

الحاسوب بشكل فاعل بتشغيل البيانات بطريقة مرنة قادرة على إنتاج معلومات متعددة من حيث النوعية والكم في ظل جميع البدائل المتاحة في وقت قصير جدا، حيث أدت التغيرات السريعة في عصر اقتصاد المعرفة وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرون الدوليون والحاجة المتزايدة للمعلومات تبعاً لذلك، إلى تغير طبيعة المعلومات المطلوبة من نظام التقرير المالي؛ ولمجاراة هذه التغيرات وإشباع رغبات الأطراف المستفيدة، أصبح من الضروري أن تقوم الوظيفة المحاسبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، ومن المعروف أن التقارير المحاسبية لا يتيسر إعدادها بعيداً عن استخدام الحاسوب للاعتبارات الخاصة باقتصاديات المعلومات (الكلفة/المنفعة)، كما وفر الحاسوب إمكانية إعداد تقارير مالية متعددة التقييمات في آن واحد والتي أكدت الهيئات المحاسبية والأكاديمية المهنية على ضرورة تقديمها من قبل الشركات لأجل توفير معلومات أكثر ملائمة.

وفيما يتعلق بخاصية التوقيت المناسب فقد ساهم الحاسوب وبما لا يقبل الشك في تحقيقها لما يتمتع به من قدرة على الإنجاز السريع والخزن الهائل للمعلومات؛ أما بالنسبة لخاصية الثقة، فإن الحاسوب كان له أثر بارز في حيادية المعلومات، فالتحرر من التحيز يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال وهذا لن يتحقق إلا باستخدام الحاسوب لاعتبارات الكلفة/المنفعة؛ كذلك نجد أن تحقيق المصداقية في التعبير عن الظواهر وعن الواقع الاقتصادي بشكل مستمر يستلزم بيان التوزيعات الاحتمالية للقيم الواردة في التقارير المالية والإفصاح عن معامل الخطأ الذي يصاحب الأرقام المحاسبية ، ومع توافر خدمات الحاسوب أصبح بالإمكان القيام بذلك.

أما بالنسبة للجزائر، فالتشريع المنظم للمحاسبة الالكترونية بالجزائر جاء بنص المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ في 2009/04/07 المتضمن شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وقد جاء المرسوم كنص تنظيمي مكمل للقانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، بحيث أشار هذا القانون إلى موضوع المحاسبة الالكترونية بصفة عامة ومختصرة، كما أوضحت المادة 24 من نفس القانون أن التفاصيل والكيفيات التقنية ستوضح لاحقا عن طريق التنظيم، و تضمن المرسوم التنفيذي السابق الذكر في المادة 26 ثلاث محاور رئيسية وهي الإجراءات التنظيمية والإدارية لاستخدام المحاسبة الالكترونية، والخصائص الواجب توفرها ببرمجيات المحاسبة، وكذا نظام رقابتها الداخلية.

2. الإفصاح المحاسبي الالكتروني

يعد الإفصاح الالكتروني نتاج جملة من المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولعل أهم هذه المتغيرات والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساهمت وبشكل كبير في تشكيل ملامح هذا الإفصاح، لذا أدركت العديد من الشركات ضرورة استغلال الإمكانيات التكنولوجية لشبكة الانترنيت في سرعة انتشار المعلومات.

أ. تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة" (زغدار و سفير، 2010، صفحة 84).

إن من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي الذي يرضي جميع الأطراف ذوي العلاقة وعلية يجب إيجاد مفهوم يجمع بين المصالح المشتركة لهاته الأطراف، فيرى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أن الإفصاح المحاسبي ليس غاية في حد ذاته و إنما هدفه تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات

والاختيار بين البدائل المتاحة لهم منها، فهو يعرفه بأنه وسيلة لإيصال نتائج وظيفة القياس من معلومات مالية لمستخدميها (بوركايب، 2017، صفحة 147).

يشار إلى أن الإفصاح قد يكون بأسلوب تقليدي أو الكتروني بالنظر إلى الوسيلة أو الأداة المستخدمة في الاتصال.

ب. مفهوم الإفصاح المحاسبي الالكتروني

يمثل الإفصاح الالكتروني للتقارير والقوائم المالية أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة في إيصال نتائج الأعمال التي قامت بها الوحدة الاقتصادية إلى الجهات ذات العلاقة، والإفصاح المحاسبي الالكتروني هو العملية التي يتم من خلالها تقديم الوسائل المطبوعة بصيغة يمكن استقبالها وقراءتها عبر شبكة الانترنت (العربيد و قرطالي، 2016، صفحة 7).

ويمكن تعريف الإفصاح الالكتروني كما يلي: كل ما يتعلق بالعرض والإفصاح العام للقوائم المالية وإيضاحاتها المرفقة، والمعلومات المرتبطة بها على شبكة معلومات إلكترونية متاحة للمستخدمين.

وكذلك يقصد به قيام المنشأة بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة ويتسع مفهوم الإفصاح الالكتروني إلى مدى أوسع حيث يحوي على أشكال وأوعية المعلومات غير الورقية (سلمى و هلال، 2016، صفحة 71).

كما ينبغي التفرقة بين مفهوم الإفصاح المحاسبي الالكتروني ومفهوم المحاسبة الالكترونية كما يلي:

جدول رقم (01): الفرق بين المحاسبة الالكترونية والإفصاح المحاسبي الالكتروني

المحاسبة الالكترونية	الإفصاح المحاسبي الالكتروني
يقصد بها استخدام الكمبيوتر والبرامج المحاسبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بدءا بالمدخلات المتمثلة في القيود المحاسبية لمختلف العمليات مرورا بعملية تشغيل (معالجة) هذه المدخلات وانتهاء بمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم والتقارير المالية؛ يتم تصميم برامج محاسبية لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بشكل مرن وسهل حيث يمكن الانتقال والوصول بسهولة إلى بيانات الأقسام المختلفة للشركة؛ هذا يتم ضمن الشبكة الخاصة بالشركة فقط أي شبكة الحاسبات الداخلية للشركة.	يعني نشر مخرجات المحاسبة الالكترونية على شبكة الانترنيت أي عرض المعلومات فقط وليست معالجتها كما هو الخال في المحاسبة الالكترونية؛ هذا لا يعني أن الإفصاح الالكتروني يتطلب وجود محاسبية الكترونية، حيث يمكن إدخال مخرجات المحاسبة اليدوية إلى الشبكة الدولية عن طريق الكمبيوتر؛ يشير الواقع إلى أنه من غير المعقول أن شركة تفصح الكترونيا ولا تستخدم محاسبة الكترونية.

المصدر: (الزماط، 2005، صفحة 14).

ت. نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي الالكتروني:

في بداية التسعينات من القرن الماضي اعتمدت بعض الشركات على الأقراص المدمجة في توزيع المعلومات المالية، حيث تقوم بتحميل نسخة مطابقة تماما للتقارير المالية المطبوعة على القرص المدمج ويتم توزيع تلك الأقراص باستخدام الطرق التقليدية في توزيع التقارير المالية في صورتها الورقية من خلال إرسالها للمستفيدين بالبريد بعد معرفة عناوينهم.

ولكن مع ظهور شبكة الانترنيت بدأت العديد من الشركات الاعتماد عليها في عرض معلوماتها المالية من خلال إنشاء مواقع خاصة بها ، وعليه فقد قسمت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) مراجل تطور الإفصاح المحاسبي الالكتروني إلى ثلاث مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى:** تمثلت في إنشاء مواقع الكترونية للشركات، واستخدام تكنولوجيا الانترنيت كأحد الوسائل المستخدمة في لنشر التقارير والقوائم المالية؛
- **المرحلة الثانية:** اتسمت بتزايد عدد الشركات التي تملك مواقع الكترونية خاصة بها، حيث تم استخدام هذه التقنية بشكل واسع في نشر التقارير المالية المشابهة إلى حد كبير للتقارير المالية المطبوعة؛
- **المرحلة الثالثة:** ازداد حجم المعلومات المالية وغير المالية المنشورة الكترونيا بصورة أكبر من التقارير المالية المطبوعة بالإضافة إلى استخدام طرق متطورة في عرض هده المعلومات.

ث. فوائد الإفصاح الالكتروني للقوائم والتقارير المالية:

إن استخدام شبكة الإنترنت في نظم المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الفوائد في مجال الإفصاح المحاسبي وبصورة خاصة من خلال إمكانية توفير مجموعة من الخصائص النوعية التي يتطلب توافرها في المعلومات المحاسبية وكما يأتي (السقا، الحمداني، و الطائي):

- إن سرعة توصيل نتائج الأعمال (من البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية) سوف يؤدي إلى تحقيق فائدة أكبر منها للجهات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية المعنية، وهو ما يساهم في تحقيق خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال توفير المعلومات ضمن التوقيت المناسب وبدون أي تأخير يمكن أن ينتج عن عملية النقل والتوصيل؛
- تتحقق خاصية الحيادية في توصيل البيانات والمعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية من خلال تأمين إيصالها إلى كافة الجهات وبنفس الشكل والمحتوى وبنفس الوقت أيضا؛
- إمكانية تحقيق التغذية العكسية بصورة فورية، حيث أن الاتصال عبر شبكة الإنترنت سوف يساهم في تأمين الاتصال السريع من قبل الجهات المستخدمة ومعرفة ردود أفعالها ونتائج قراراتها المتخذة في ضوء البيانات والمعلومات التي توفرها التقارير والقوائم المالية المنشورة على الشبكة؛
- تسهيل إجراء المقارنات بين البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة على الشبكة، سواء بالبيانات المتوفرة لسنوات سابقة عن الوحدة الاقتصادية أو بالبيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة على الشبكة لوحدات اقتصادية أخرى لنفس الفترة الزمنية ، وهو ما يحقق خاصية القابلية للمقارنة.

ج. مقومات الإفصاح الالكتروني:

يمكن تصنيف مقومات الإفصاح الالكتروني للمعلومات في أربع مجموعات رئيسية كما يلي (بن عوف، 2010، صفحة 143):

- بيانات ومعلومات وصفية غير مالية: مثل تشكيل مجلس الإدارة، توصيف المنتجات والخدمات المقدمة ومنها: الخدمات الآلية كالفروع، المراسلين، إحصاءات عامة، تقيم المنشآت المالية العالمية لنشاط المؤسسة، أخبار عن المنشأة كما صدرت في وسائل الإعلام، معلومات وتواريخ هامة للمستثمرين وغيرها؛
- بيانات ومعلومات مالية: مثل بيانات قائمة المركز المالي، النسب المالية كنسب تكوين رأس المال ونسب السيولة وغيرها، أسعار الصرف الأجنبي، أسعار الأسهم، معلومات مالية عن صناديق الاستثمار، القوائم والتقارير المالية للمنشأة وإيضاحاتها المرفقة مع تقرير مراقب الحسابات أي التقرير المالي الالكتروني؛

- أدوات ربط سريعة مع مواقع أخرى على الشبكة توفر للمتصل سرعة الحصول على بيانات ومعلومات أخرى مكملة قد يحتاج إليها من هذه المواقع الأخرى؛
- أدوات على الموقع تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع المنشأة صاحبة الموقع كخدمات التجارة الالكترونية والمحاسبة وخدمات البنك الفوري وغيرها وتنتهي بتقديم بيانات ومعلومات بهذا الشأن للمستخدم.

3. سلبيات ومخاطر الإفصاح المحاسبي الالكتروني

تصاحب عملية النشر الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية العديد من المشاكل منها مصداقية هذه القوائم، وثقة المستخدمين بما ورد فيها وللإفصاح المصاحب لها، حيث أن المستخدم للقوائم المالية لا يضمن أن تكون تلك القوائم المنشورة على مواقع الإنترنت هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل مدقق الحسابات، والسبب في ذلك هو إمكانية تغيير محتوياتها بسهولة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية أو بواسطة آخرين من خبراء استخدام الإنترنت.

أ. سلبيات الإفصاح المحاسبي الالكتروني

رغم المزايا الكبيرة للإفصاح الإلكتروني، إلا أنه ينطوي على بعض السلبيات أهمها (الخيال، 2009، صفحة 207):

- قد يحمل المنشأة تكاليف أعلى من المنافع المتوقعة منه، وهذه التكاليف تشمل عادة تكاليف إنشاء الموقع على الشبكة، تكاليف صيانة الموقع وتحديث صفحات الموقع المتضمنة التقرير المالي الالكتروني وتكاليف ممارسة المهام المحاسبية من خلال المواقع على الشبكة من جانب مزود الخدمة؛
- عدم توافر ضوابط الأمن الكافية للبيانات والمعلومات المعروضة على الشبكة خصوصا مشكلة حماية الخصوصية وبالتالي إحجام بعض الشركات عن تطبيق الإفصاح الالكتروني لمخاطر واحتمالات فقد المنافسة؛
- تهديدات الفيروسات الالكترونية؛
- الحمل الزائد من المعلومات والتي قد تكون في غير حاجة المستخدم؛
- اعتماد لغة قد تكون غير واضحة وغير ملائمة لجميع المستخدمين.

ب. مخاطر الإفصاح المحاسبي الالكتروني

نظرا لاعتماد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الانترنت فإنه بالضرورة يصاحبه في ذلك مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تتعلق بالنظم المحاسبية أو بمحتوى الموقع أو الأطراف التي يمكن أن تدخل إليه، لكن عموما يمكن أن نجملها في ما يلي (العربيد و قرطالي، 2016، صفحة 157):

- الأثر المحتمل لزيادة العبء المعلوماتي؛
- صعوبة الوصول إلى المواقع والبنود والمعلومات محددة؛
- الحذف والإهمال الممكن لمعلومات هامة في التقرير السنوي التقليدي؛
- الصعوبة في التفرقة بين المعلومات التي تم تدقيقها وتلك التي لم يتم تدقيقها؛
- الطبيعة غير المنتظمة للانترنت يمكن أن تجعل من الصعوبة توفير رقابة المجال الذي تستخدم فيه المعلومات وللمستخدمين لتمييز جودة المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة وفي المقابل يمكن أن يزيد من قضايا الأمن والثقة؛
- ارتفاع تكاليف إنشاء وصيانة المواقع على الويب؛
- قد يرجع كذلك إلى مجموعة المخاطر المرتبطة بتنظيم وتقنين الممارسة العملية ومنها المخاطر والتهديدات المرتبطة بطبيعة الإفصاح الإلكتروني وطبيعة أدواته ووسائله.

4. متطلبات تقليل مخاطر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

حتى تتم الاستفادة من مزايا الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مع ضمان عدم الوقوع ضمن مخاطره، يوجد متطلبات تضمن تقليل هذه المخاطر، نوجزها كما يلي:

أ. التأهيل العلمي للقائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

على المحاسب في الوقت الحاضر ضرورة التزود بالمهارات العلمية والمعرفة التقنية اللازمة التي تؤهله لأداء دوره في بيئة الأعمال الحديثة والتي غالباً ما توصف بأنها "إلكترونية" نظراً للاستخدامات العديدة التي فرضتها تقنيات المعلومات في الوحدات الاقتصادية بصورة عامة وفي عمل نظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة.

وقامت هيئة الأمم المتحدة بعقد مؤتمر حول التجارة والتطوير حددت فيه بعض المتطلبات اللازمة لتأهيل المحاسبين وتزويدهم بالمهارات الأساسية التي يحتاجون إليها في موضوعات تقنية المعلومات وعلاقاتها مع الموضوعات الأخرى ذات العلاقة والتي يمكن أن تساهم في تكوين المعرفة التقنية، وذلك من خلال التركيز على مجموعة من المتطلبات العلمية التي يجب الإلمام بها والتي يمكن أن تشمل التركيز على الآتي:

- التعرف على الأنواع المختلفة لنظم المعلومات وعلاقاتها بنظم المعلومات المحاسبية (النظم المالية)؛
- التعرف على مفهوم تقنية المعلومات، وما هو مجال عمل المتخصصين في تقنية المعلومات؛
- معرفة ما هي نقاط الالتقاء بين عمل المحاسب والمجالات الوظيفية لتقنية المعلومات، وكيف تستطيع تقنيات المعلومات مساعدة المحاسبين في أداء أعمالهم؛
- فهم كيفية العمل مع نظم المعلومات المتكاملة، وفهم دورهم في عمليات اتخاذ القرارات وتحديد علاقاتهم بالوحدة الاقتصادية؛
- فهم كيفية إجراء الرقابة الداخلية في نظم معالجة البيانات؛
- وصف وتطبيق الأدوات والتقنيات الرئيسية لتحليل النظم وتصميمها وتطويرها؛
- القدرة على تقييم كفاءة أداء نظم المعلومات؛
- وصف نظم الحماية المتعلقة بالمعلومات والتطبيقات وتحديد الكلفة الخاصة بها؛
- وصف التقنيات المتاحة التي تساعد في إدارة الوحدة الاقتصادية بشكل كفء؛
- مناقشة الإجراءات المتعلقة بصيانة النظم والتي تؤدي إلى أن تكون دقيقة وجاهزة؛
- فهم أهمية التجارة الإلكترونية في بيئة الأعمال الحديثة، وكيفية عملها، وما هي تكاليفها، وأي التغيرات يمكن أن تحدثها في الوحدة الاقتصادية؛
- فهم متطلبات التغيير الذي يحصل في تقنيات المعلومات (برامج، تجهيزات ...وهكذا)؛
- التعرف على المعلومات الإدارية وخاصة تلك المرتبطة بالمعرفة المحاسبية.

ب. التدريب المستمر والمتلائم مع تطورات تقنيات المعلومات الحديثة

إن ممارسة المحاسبة كمهنة ووظيفة تتطلب من المحاسب أن يكون قادراً على تشغيل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفعالية، وغالباً ما يتم اختيار المحاسبين للعمل في الوحدات الاقتصادية اعتمادا على تحصيلهم الدراسي وتأهيلهم الأكاديمي، إلا أن الواقع العملي غالباً ما يكون بعيداً عما حصل عليه المحاسب بصورة نظرية.

إن استخدام تقنيات المعلومات في عمل نظم المعلومات المحاسبية سوف يفرض على القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية وخاصة المحاسبين ضرورة تزودهم بالمهارات الفنية والعملية الخاصة بتقنيات المعلومات الحديثة والمتطورة من حيث:

- التعرف على وسائل تقنيات المعلومات وأنواعها، وما يمكن الاستفادة منه في عمل نظم المعلومات المحاسبية.
- التعرف على كيفية استخدام تقنيات المعلومات وتشغيلها وإمكانية صيانتها.
- البحث في مجالات التطوير التي يمكن من خلالها المساهمة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستخدام تقنيات المعلومات الحديثة.
- التعرف على مجالات التأثير التي تحدثها عملية استخدام تقنيات المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية.
- التعرف على الدور الجديد للمحاسب في ظل استخدام تقنيات المعلومات في الوحدة الاقتصادية (بصورة عامة) وفي عمل نظم المعلومات المحاسبية (بصـورة خاصة).

إضافة لما تقدم، فإن التزود بالمهارات الفنية اللازمة لتشغيل نظم المعلومات المحاسبية التي تعتمد على استخدام تقنيات المعلومات سوف يتطلب أن يتمتع المحاسبون بالإدراك والفهم اللازم لعملهم في ظل استخدام هذه التقنيات وتأثيراتها المستجدة على العمل المحاسبي.

وبما أن مهنة المحاسبة تخضع لتحول جذري بسبب سيطرة التطبيقات التقنية، وظهور المعرفة المنظمة، فإنه يفترض أن أساليب الإدراك للمحاسبين والذين يمكنهم ربط الكفاءة التقنية المتقدمة بشكل ناجح مع الأدوار التي تعودوا عليها، سوف تختلف عن تلك التي تنسب للمحاسب التقليدي، ومع التغيرات التي حولت وظيفة المحاسبة كنتيجة لكل من التركيز على إيجاد المعرفة والتقدم التقني، فإن الحدس بأن الأسلوب الإدراكي للمحاسب الذي يناسب دوره في هذا الهيكل التنظيمي الجديد، قد يكون مختلفاً، وبمفهوم أدوات قياس نماذج الإدراك سوف يتصف المحاسب الناجح على أنه مدركاً بالحدس وواعياً ومبتكراً ومبدعاً وتجريدياً ومبتدعاً وواسع التفكير، وعليه فإن محاسبي اليوم والمستقبل سوف يتوقع منهم أن يكون لديهم البراعة والكفاءة في معرفة المفاهيم والتطبيقات التقنية المختلفة، مثل نظم التدقيق، وتخطيط موارد المشروع، والتجارة الالكترونية، والمواضيع المتعلقة بالأمان للإنترنت، وتبادل البيانات الإلكترونية وغيرها، ففي الماضي لم تكن هذه المجالات ضمن ما يتوقع أن يقوم المحاسب بعمله أو أن يكون ملماً به، فمن الناحية التقليدية تقع مهام وأعمال المحاسب بشكل أكبر في مجال التجميع والتحليل والشهادة على المعلومات المالية الناجمة عن نظم المعلومات المحاسبية اليدوية أو المؤتمتة (دهمش و إسحاق أبو زر، 2004، صفحة 11).

ت. وجود نظام كفء وفعال للرقابة الداخلية

هناك أهمية متزايدة لنظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام تقنيات المعلومات من حيث:

- إن ضمن الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها هو حماية موجودات الوحدة الاقتصادية وممتلكاتها من أي اختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء استعمال من خلال أسلوب الضبط الداخلي، وبما أن أمن المعلومات (أمن نظام المعلومات) يتعلق أيضاً (كما سبق توضيحه) في ضرورة توفير الحماية للمكونات المادية للنظام الذي يقوم بإنتاج هذه المعلومات، فإن المسؤولية تقع على عاتق نظام الرقابة الداخلية في سبيل تحقيق ذلك؛
- يقع على عاتق المدققين الداخليين ضرورة القيام بالتقييم الدوري لتطبيقات أمن المعلومات في الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن يقترحوا . كلما كان ذلك ممكناً . كيفية تعزيز أو تنفيذ أساليب رقابة جديدة أو أساليب لحماية المعلومات (السيد، 2005، صفحة 33)؛
- إن عدم وجود نظام للرقابة الداخلية سوف يؤدي إلى إحداث العديد من الأضرار المادية والتشغيلية والقانونية التي تتعلق بالأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية (الحريق، الفيضانات، الهزات الأرضية... وغيرها) أو نتيجة ارتكاب الأخطاء الإجرائية أثناء عمليات التشغيل للبيانات والمعلومات وبما يمكن أن يسبب في شطب المهم منها

أو فقدانه إضافة إلى إمكانية سرقة محتويات النظام من المعلومات دون أن يكون هناك أي مسؤولية قانونية يمكن أن تحدد على القائم بها (الطائي، 2000، صفحة 228)، وبما يعني أن وجود نظام للرقابة الداخلية يعتبر أمراً ضرورياً ومحتماً من خلال قدرته على تقليل هذه الأخطار (أو القضاء عليها) وبما يؤدي إلى المساهمة في تحقيق الهدف العام للوحدة الاقتصادية التي يعمل في نطاقها.

ولكي يؤدي نظام الرقابة الداخلية دوره في تحقيق أمن المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات فإن الأمر يتطلب ضرورة سعيه لتحقيق الهدفين الآتيين:.

- تحقيق أمن المعلومات من خلال توفير الأساليب اللازمة للمحافظة على البيانات والمعلومات التي يتم التعامل بها من قبل نظم المعلومات في الوحدة الاقتصادية المعنية، ابتداء من كيفية جمع البيانات وتخزينها وتحديثها واسترجاعها، مروراً بالعمليات التشغيلية التي يمكن أن تجرى عليها، وصولاً إلى إنتاج المعلومات منها وطرق توصيلها إلى الجهات المعنية (سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية)، وبما يعني توفير وسائل الأمن اللازمة لمسار عملية أنتاج المعلومات في الوحدة الاقتصادية؛
- تحقيق أمن نظام المعلومات من خلال توفير الأساليب اللازمة للمحافظة على المكونات المادية التي يتكون منها نظام المعلومات المسؤول عن إنتاج المعلومات في الوحدة الاقتصادية المعنية، والتي يمكن أن تشمل كافة الموجودات من: حواسيب (بكافة ملحقاتها)، برمجيات، أجهزة مساعدة، أدوات احتياطية ... وغيرها.

5. الدراسات السابقة

دراسة (براهيمي و براق، 2019)، التي هدفت إلى التعرف على مخاطر الإفصاح الإلكتروني وإجراءات التقليل منها وتأثير ذلك على خاصية الملائمة والمصداقية؛ وذلك عن طريق تحليل آراء عينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين؛ وقد توصلت الدراسة إلى هناك إجراءات تعمل على التقليل من مخاطر الإفصاح الإلكتروني على خاصية الملائمة والمصداقية من بينها مراقبة محافظ الحسابات للمعلومات المنشورة في الموقع الإلكتروني للمؤسسة والتأكيد على أنها نفسها التي تنشر ورقيا، بالإضافة إلى الحرص على تطبيق أنظمة رقابية إلكترونية لضمان أمان الموقع وعدم تعرضه لعمليات الخرق التي من الممكن أن تغير من صحة المعلومات المحاسبية المنشورة.

دراسة (الشطناوي، 2018)، التي هدفت إلى قياس دور الإفصاح المحاسبي الالكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية؛ وذلك عن طريق تحليل آراء عينة من المحللين الماليين بشركات الوساطة المالية باعتبارهم من أهم المستخدمين المهنيين للقوائم المالية؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن للإفصاح الإلكتروني عدة آثار إيجابية أهمها تخفيض الاختلافات بين التقارير في الدول المختلفة، تدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة، تحسين الشفافية، زيادة جودة التقارير المالية، الحد من تماثل المعلومات المحاسبية.

دراسة (غنيمي، 2015)، التي هدفت إلى إبراز مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية العالمية بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية خاصة في ظل التطورات المتتالية لتكنولوجيا المعلومات؛ وذلك عن طريق تحليل آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين في بعض البنوك التجارية المصرية؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الإلكتروني يمثل واحدا من أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في الوقت الحالي بسبب تعدد المخاطر والمشكلات التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية في العديد من الجوانب، خاصة في ما يتعلق بسلامة القوائم المالية ودقة ومصداقية المعلومات المنشورة بها.

دراسة (غنيم، 2013)،التي هدفت إلى توسيع وتعميق المساحة المعرفية لموضوع الإفصاح الإلكتروني باعتباره أحد الجوانب الحديثة فى المحاسبة المالية، من خلال إعطاء تصور عن طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره ومقوماته والمزايا التي يقدمها، ودوره في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال، وانعكاس ذلك على رفع كفاءة سوق رأس المال المصري، بهدف مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وفاعلة؛ واعتمد الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي والاستنباطي، مع القيام بدراسة ميدانية في البيئة المصرية من خلال استقصاء آراء المحللين الماليين والسماسرة ومستخدمي القوائم المالية؛ وكانت أهم نتائج الدراسة أن الإفصاح الإلكتروني وتطويره يؤثر على تحقيق الشفافية وعدم تماثل المعلومات بجعل المعلومات أكثر ملائمة في التوقيت، والعدالة في إتاحة وتوفير المعلومات لجميع المستثمرين في نفس الوقت، وبالتالي فإن تطبيقه في منشآت الأعمال المصرية يؤدى إلى رفع كفاءة سوق رأس المال.

تموضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

شكلت لنا الدراسات السابقة نقطة انطلاق أساسية لدراسة الإفصاح الإلكتروني وامتداد للدراسات السابقة، حيث تساهم هذه الدراسة في توضيح الإفصاح الإلكتروني كونه أحد الجوانب الهامة في المحاسبة المالية، من خلال توضيح طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره ومقوماته، ومختلف المخاطر التي تواجه تطبيقه، وكذا أهم الآليات المتبعة للحد من هذه المخاطر؛ وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من ناحية الطرق التحليلية والمؤشرات الإحصائية المستخدمة والأطر الزمنية للدراسة.

III. الطريقة والإجراءات:

قصد الوصول إلى إسقاط للجانب النظري المدروس، والوصول إلى نتائج تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، سنقوم بدراسة مسحية لمتطلبات الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

وقد استعملنا أسلوب المسح عن طريق استمارة استبيان، حيث حاولنا الحصول على آراء عينة من المهنيين والأكاديميين الذين لهم علاقة بموضوع الإفصاح الإلكتروني في الجزائر.

1. منهج وحدود الدراسة

سوف نعتمد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها ومن ثم تحديد النتائج المترتبة على هذا التحليل؛ كما تتمثل حدود هذه الدراسية في ما يلي:

- **الحدود المكانية:** موضوع الدراسة متعلق بالجزائر من حيث الحيز الجغرافي؛
- **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة بالفترة التي أجريت فيها: من 30 أفريل 2021 إلى 06 سبتمبر 2021.

2. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين (أساتذة المحاسبة) والمهنيين (مدققي الحسابات باعتبارهم أكثر المهنيين كفاءة وفهما للمواضيع البحثية)، في ما يتعلق بفئة الأكاديميين لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة، أما بالنسبة للمهنيين فمجتمع الدراسة محدد بدقة حيث أن عدد مفردات المجتمع محددة بموجب القرار رقم 165 الصادر عن وزارة المالية، والمحدد لقوائم المهنيين المسجلين بعنوان نشاط 2021، حيث تحصي الجداول المرفقة بالقرار 2745 محافظ حسابات و 332 خبير محاسب في الجزائر لسنة 2021.

وتم اعتماد أسلوب العينة باعتبارها جزء من مجتمع الدراسة يختارها الباحث بأساليب مختلفة وبطريقة تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث. حيث تم تحديد عينة ميسرة للدراسة (300 مفردة) وزع عليها الاستبيان، تم استرداد 183 استبيان صالح للتحليل، وروعي في اختيار عينة الدراسة الميدانية أن يكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على الحكم على مخاطر الإفصاح المحاسبي في الجزائر.

3. بناء أداة الدراسة

تضمنت استمارة الاستبيان 18 سؤالا موزعا على قسمين، قسم متعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة، وقسم ثاني يعالج إشكالية الدراسة ويتضمن 03 محاور (سلبيات الإفصاح الإلكتروني في الجزائر، مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الجزائر، آليات الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الجزائر)؛ وبغرض القيام بدراسة ميدانية موضوعية تساعد على تحقيق أهداف بحثنا، تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت (Likert Scale) الخماسي حسب المعطيات والبيانات المطلوبة من كل سؤال؛ حيث يُستعمل المتوسط الحسابي لكل سؤال لمعرفة الاتجاه العامة لأفراد العينة.

4. اختبار ثبات وصدق الاستبيان

من أجل اختبار ثبات الاستبيان، استخدمنا المؤشر الإحصائي (ألفا كرومباك) alpha cronbach، ويمكن أن نستنتج صدق المحاور عن طريق حساب جذر قيمة ألفا؛ ويبين الجدول التالي أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم (02): توزيع معامل ألفا كرومباك

	معامل ألفاكرومباك	جذر معامل ألفا كرومباك
جميع المحاور	0.757	0.87

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

IV.نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

1. الخصائص العامة لعينة الدراسة

تفيد دراسة خصائص العينة في معرفة طبيعة ونوعية النتائج المحصل عليها من خلال التأكد من كفاءة أفراد عينة الدراسة وقدرتهم على تقديم إجابات موضوعية، وكانت الخصائص العامة لعينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات العامة للدراسة

المتغير	فئات المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	**152**	**% 83**
	أنثى	**31**	**% 17**
الوظيفة الحالية	أستاذ جامعي	**79**	**% 43**
	مدقق حسابات	**104**	**% 57**
الخبرة المهنية	أقل من 10 سنوات	**42**	**% 23**
	من 10 إلى 20 سنة	**79**	**% 43**
	أكثر من 20 سنة	**62**	**% 34**

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع المتغيرات على عينة الدراسة، فمن حيث الجنس بلغت نسبة الذكور 83% والإناث 17 % وهذا طبيعي باعتبار مجال المخاسبة (خاصة المهنيين) يغلب عليه الذكور؛ أما من حيث الوظيفة الحالية فإن 57 % من أفراد عينة الدراسة مهنيين و43 % أساتذة، وهو ما يعطي توازنا نسبيا بين المهنيين والأكاديميين يفيدنا عند دراسة التباين بين إجاباتهم؛ أما في ما يتعلق بالخبرة المهنية 43 % من أفراد العينة خبرتهم من 10 إلى 20 سنة و34 % خبرتهم أكثر من 20 سنة، و 23 % لديهم خبرة اقل من 10 سنوات، وهو ما يجعل من آرائهم مفيدة للتحليل.

2. تحليل نتائج الاستبيان

من أجل حوصلة النتائج، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم تحديد الاتجاه العام للعينة.

أ. النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: سلبيات الإفصاح الإلكتروني في الجزائر

نوجزها في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الثاني

العبـارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	الترتيب
يحمل الإفصاح الإلكتروني في الجزائر الشركة تكاليف أعلى من المنافع المتوقعة منه	3.53	0.80	غير موافق	/
عدم توافر ضوابط الأمن الكافية للبيانات والمعلومات المعروضة على الشبكة خصوصا مشكلة حماية الخصوصية	1.71	0.70	موافق بشدة	1
الإفصاح الإلكتروني في الجزائر قد يعرض الشركات لتهديدات الفيروسات الالكترونية	2.11	0.73	موافق	3
الإفصاح الإلكتروني يؤدي إلى الحمل الزائد من المعلومات والتي قد تكون في غير حاجة المستخدم	2.02	0.52	موافق	2
الإفصاح الإلكتروني يؤدي إلى اعتماد لغة قد تكون غير واضحة وغير ملائمة لجميع المستخدمين	2.88	1.02	محايد	/

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

من خلال الجدول السابق فإن أفراد عينة الدراسة يتفقون على ما يلي:

- من أهم سلبيات الإفصاح الإلكتروني (أهمها حسب العينة) هو مشكة أمن المعلومات المنشورة عبر الإنترنت، وهي مشكلة حقيقية تؤثر بشكل جوهري على الإفصاح الإلكتروني في الجزائر؛
- رغم أن تكنلوجيا المعلومات والاتصال مفيدة جدا في نشر المعلومات بدقة وسرعة، إلا أن الحجم الكبير للمعلومات يضلل المستخدم، وهي من بين سلبيات الإفصاح الإلكتروني في الجزائر؛
- من بين سلبيات الإفصاح الإلكتروني في بيئة الأعمال الجزائرية هو تعرض الشركات لتهديدات الفيروسات، وهو مشكل عام لا يتعلق بالجانب المحاسبي فقط؛
- من حيث عدم وضوح لغة الإفصاح الإلكتروني في الجزائر، فإن الإجابات كانت متباينة ومشتتة، وهذا يعود - في رأينا - لغياب قواعد أو تشريعات تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني وتحدد الأساليب والإجراءات التي يتم بها؛

- المنفعة المتوقعة من الإفصاح الإلكتروني أعلى من تكاليفه حسب آراء أفراد عينة الدراسة.

ب. النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الجزائر

نوجزها في الجدول الموالي

جدول رقم (05): نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الثالث

العبـارة: استعمال الإفصاح الإلكتروني في الجزائر قد يعرض الشركات الجزائرية للمخاطر التالية:	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الاتجاه العام للعينة**	**الترتيب**
الأثر المحتمل لزيادة العبء المعلوماتي	1.38	0.65	موافق بشدة	1
صعوبة الوصول إلى المواقع والبنود والمعلومات المحددة	1.84	0.83	موافق	4
الحذف والإهمال الممكن لمعلومات هامة في التقرير السنوي التقليدي	2.23	0.50	موافق	5
الصعوبة في التفرقة بين المعلومات التي تم تدقيقها وتلك التي لم يتم تدقيقها	1.62	0.73	موافق بشدة	2
الطبيعة غير المنتظمة للانترنت يمكن أن تجعل من الصعوبة توفير رقابة المجال الذي تستخدم فيه المعلومات وللمستخدمين لتمييز جودة المعلومات التي يتم الحصول عليها	1.68	0.59	موافق بشدة	3
ارتفاع تكاليف إنشاء وصيانة المواقع على الويب	2.26	0.68	موافق	6

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

من خلال الجدول السابق فإن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن كل المخاطر المقترحة من خلال استمارة الاستبيان موجودة وتشكل عائق لتطبيق الإفصاح الإلكتروني في الجزائر، وذلك بدرجات متفاوتة كما يلي:

- أكبر خطر يواجه الإفصاح الإلكتروني في الجزائر هو الأثر المحتمل لزيادة العبء المعلوماتي، حيث أن توصيل المعلومة إلى مستخدمي القوائم المالية إلكترونيا مهم، إلا أنه قد يجعلهم في حالة إغراق وتشبع بكم هائل من المعلومات، فتفقد هذه الأخيرة جوهرها وفائدتها؛
- يختلف الإفصاح الإلكتروني عن التقليدي في صعوبة تحديد ما تم تدقيقه من المعلومات (بنود القوائم المالية)، بحيث أن الحصول على المعلومات إلكترونيا يبقي دائما الشك في نفس المستخدم حول مصداقية هذه المعلومات؛
- خطر آخر يمكن أن تتعرض له الشركات عند القيام بالإفصاح الإلكتروني، وهو أن تتأثر عملية الإفصاح بالطبيعة غير المنتظمة للانترنت، وهو ما يؤدي إلى عدم الثقة والشك في مصدر المعلومات وجودتها؛
- قد يعرض الإفصاح الإلكتروني الشركات الجزائرية لخطر صعوبة الوصول إلى المواقع والمعلومات المحددة؛
- من بين المخاطر العامة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات هو إمكانية تعديل المعلومات وتغييرها أو حتى حذفها (خاصة في الجزائر)، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على الإفصاح الإلكتروني، فقد تتعرض القوائم المالية المنشورة لمثل هذه المخاطر؛
- من مخاطر القيام بالإفصاح إلكترونيا نجد إرتفاع تكلفة إنشاء وصيانة المواقع، وهو ما قد يؤثر على جودة القوائم المالية المنشورة ودرجة حمايتها.

ت. النتائج المتعلقة بالمحور الرابع: آليات الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الجزائر

نوجزها في الجدول الموالي

جدول رقم (06): نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الرابع

العبـارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	الترتيب
التأهيل العلمي للقائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية لالكترونية يساعد في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني	1.25	0.52	موافق بشدة	1
تدريب المحاسب تدريبا مستمرا ومتلائما مع تطورات تقنيات المعلومات الحديثة للحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني	1.70	0.65	موافق بشدة	3
يساعد نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني عن طريق تحقيق أمن المعلومات	1.98	0.67	موافق	4
يساعد نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني عن طريق تحقيق أمن نظام المعلومات	1.45	0.84	موافق بشدة	2

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

من خلال الجدول السابق فإن أفراد عينة الدراسة يتفقون على ما يلي:

- أهم آلية للحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الجزائر هي التركيز على أن مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يكونون على قدر عال من الكفاءة، ولا يتحقق هذا إلا من خلال تأهيلهم تأهيلا علميا مناسبا يجعلهم يواجهون المخاطر والمستجدات المتسارعة لتقنيات المعلومات الحديثة؛
- لنظام الرقابة الداخلية دور هام في الحد من مختلف المخاطر في الشركة، ومن المؤكد أنه سيحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني إذا كان معدا لذلك، وذلك عن طريق تحقيق أمن نظام المعلومات مما يفيد في تخفيف العديد من مشاكل النشر الإلكتروني للمعلومات؛
- لا يكفي التأهيل العلمي لمبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني، بل يجب التكيز كذلك على تدريب المحاسبين، وحيث أن المحاسب هو العنصر الأساسي في الممارسة المحاسبية فإن تكوينه وتدريبه بشكل يتلاءم مع تقنيات المعلومات الحديثة سيجعله قادرا على الحد من هذه المخاطر المرتبطة بها، وهذا سواء كان منتجا للمعلومات (المنشورة إلكترونيا) أو مستعملا لها؛
- إضافة لدور نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأمن نظام المعلومات (المذكور سابقا)، فإن أمن نظام الرقابة الداخلية يحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني بشكل آخر من خلال تحقيق أمن المعلومات.

3. اختبار فرضيات الدراسة على أساس الاستبيان

بعد القيام بالتحليل الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية، وإظهار الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة حول أسئلة كل محور، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام اختبار T للعينة البسيطة one sample T test عند مستوى دلالة (α) sig 05 %؛ كما سندرس امكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، وذلك من خلال قياس تباين إجابات أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية حول كل فرضية باستخدام اختبار ONE-WAY ANOVA عند مستوى دلالة sig (α) 05 %.

أ. اختبار الفرضية الأولى

تم افتراض أن "مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يساهمون في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني"؛ وسندرس صحة أو خطأ هذه الفرضية كما يلي:

- اختبار الفرضية: لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبارone sample T test عند مستوى دلالة (α) sig 05%:

الفرضية العدمية: مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لا يساهمون في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛

الفرضية البديلة: مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يساهمون في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (07): اختبار T للعينة البسيطة للفرضية الأولى

	درجة T	مستوى الحرية	مستوى الدلالة Sig (α)	المتوسط الحسابي
مساهمة مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني	42.144-	183	0.000	1.25

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

يعطينا الجدول السابق نتائج اختبار T، حيث نلاحظ أن متوسط درجة الموافقة على العبارة بلغ 1.25 وهو أقل من متوسط أداة القياس المقدر بـ 03 حسب مقياس ليكارت الخماسي، وبلغت قيمة t - 42.144 بمستوى 00 % وهو أقل من 05 %، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية "مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لا يساهمون في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني" وقبول الفرضية البديلة.

- اختبار التباين: لاختبار امكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مختلف فئات الوظيفة الحالية، نقوم بإجراء اختبار ANOVA عند مستوى دلالة (α) sig 05 % كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية**: يوجد تباين بين فئات الوظيفة الحالية في ما يتعلق بمساهمة مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛
- ✓ **الفرضية البديلة**: لا يوجد تباين بين فئات الوظيفة الحالية في ما يتعلق بمساهمة مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (08): اختبار ANOVA لدرجة تباين مساهمة مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,653	3	,413	,851	,494
Within Groups	137,814	180	,485		
Total	139,467	183			

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

من الجدول السابق نجد أن قيمة (α) sig بلغت 49.4 % وهي أكبر من 05 %، كما بلغت قيمة F 0.851، وعليه نجد أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين فئات الوظيفة الحالية في ما يتعلق بمساهمة مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

ب. اختبار الفرضية الثانية

تم افتراض أن "تدريب المحاسب حول تقنيات المعلومات الحديثة يساعد في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني"، وسندرس صحة أو خطأ هذه الفرضية كما يلي:

- اختبار الفرضية: لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار one sample T test عند مستوى دلالة (α) sig 05%:

الفرضية العدمية: تدريب المحاسب حول تقنيات المعلومات الحديثة لا يساعد في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛

الفرضية البديلة: تدريب المحاسب حول تقنيات المعلومات الحديثة يساعد في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (09): اختبار T للعينة البسيطة للفرضية الثانية

	درجة T	مستوى الحرية	مستوى الدلالة Sig (α)	المتوسط الحسابي
تدريب المحاسب حول تقنيات المعلومات الحديثة يساعد في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني	40.290-	183	0.000	1.70

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

يعطينا الجدول السابق نتائج اختبار T، حيث نلاحظ أن متوسط درجة الموافقة على العبارة بلغ 1.70 وهو أقل من متوسط أداة القياس المقدر بـ 03 حسب مقياس ليكارت الخماسي، وبلغت قيمة t - 40.290 بمستوى 00 % وهو أقل من 05 %، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

- اختبار التباين: لاختبار امكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مختلف فئات الوظيفة الحالية، نقوم بإجراء اختبار ANOVA عند مستوى دلالة (α) sig 05 % كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية**: يوجد تباين بين فئات الوظيفة الحالية في ما يتعلق بدور تدريب المحاسب حول تقنيات المعلومات الحديثة في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛
- ✓ **الفرضية البديلة**: لا يوجد تباين بين فئات الوظيفة الحالية في ما يتعلق بدور تدريب المحاسب حول تقنيات المعلومات الحديثة في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

جدول رقم (10): اختبار ANOVA لدرجة تباين دور تدريب المحاسب حول تقنيات المعلومات الحديثة في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3,715	3	,929	3,572	,007
Within Groups	73,842	180	,260		
Total	77,557	183			

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

من الجدول السابق نجد أن قيمة (α) sig بلغت 0.7 % وهي أقل من 05 %، كما بلغت قيمة F 3,572، وعليه نجد أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين فئات الوظيفة الحالية في ما يتعلق بدور تدريب المحاسب حول تقنيات المعلومات الحديثة في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

ت. اختبار الفرضية الثالثة

تم افتراض أنه " نظام الرقابة الداخلية الكفؤ يحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني"، وسندرس صحة أو خطأ هذه الفرضية كما يلي:

- اختبار الفرضية: لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار one sample T test عند مستوى دلالة (α) sig 05 % كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية**: نظام الرقابة الداخلية الكفؤ لا يحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛
- ✓ **الفرضية البديلة**: نظام الرقابة الداخلية الكفؤ يحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

وبعد القيام بالاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (11): اختبار T للعينة البسيطة للفرضية الثالثة

	درجة T	مستوى الحرية	مستوى الدلالة Sig (α)	المتوسط الحسابي
نظام الرقابة الداخلية الكفؤ يحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني	31.915-	183	0.000	1.71

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

يعطينا الجدول السابق نتائج اختبار T، حيث نلاحظ أن متوسط درجة الموافقة على العبارة بلغ 1.71 وهو أقل من متوسط أداة القياس المقدر بـ 03 حسب مقياس ليكارت الخماسي، وبلغت قيمة t - 31.915 بمستوى 00 % وهو أقل من 05 %، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية "نظام الرقابة الداخلية الكفؤ لا يحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني" وقبول الفرضية البديلة.

- اختبار التباين: لاختبار امكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مختلف فئات الوظيفة الحالية، نقوم بإجراء اختبار ANOVA عند مستوى دلالة (α) sig 05 % كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية**: يوجد تباين بين فئات الوظيفة الحالية في ما يتعلق بدور نظام الرقابة الداخلية الكفؤ في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني؛
- ✓ **الفرضية البديلة**: لا يوجد تباين بين فئات الوظيفة الحالية في ما يتعلق بدور نظام الرقابة الداخلية الكفؤ في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

جدول رقم (12): اختبار ANOVA لدرجة تباين دور نظام الرقابة الداخلية الكفء في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2,553	3	,638	1,513	,198
Within Groups	119,814	180	,422		
Total	122,367	183			

المصدر: مخرجات برنامج spss مع إعادة التنظيم.

من الجدول السابق نجد أن قيمة (α) sig بلغت 19.8 % وهي أقل من 05 %، كما بلغت قيمة F 1,513، وعليه نجد أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين فئات الوظيفة الحالية في ما يتعلق بدور نظام الرقابة الداخلية الكفؤ في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

V. الخلاصة:

إن أغلب مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الجزائر نابعة من مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات في حد ذاتها، ومن خلال دراسة مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الجزائر واستقصاء آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في الجانب التطبيقي توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

1. نتائج الدراسة

- من أهم سلبيات الإفصاح الإلكتروني (أهمها حسب العينة) هو مشكلة أمن المعلومات المنشورة عبر الإنترنت، وهي مشكلة حقيقية تؤثر بشكل جوهري على الإفصاح الإلكتروني في الجزائر؛
- أكبر خطر يواجه الإفصاح الإلكتروني في الجزائر هو الأثر المحتمل لزيادة العبء المعلوماتي، حيث أن توصيل المعلومة إلى مستخدمي القوائم المالية إلكترونيا مهم، إلا أنه قد يجعلهم في حالة إغراق وتشبع بكم هائل من المعلومات، فتفقد هذه الأخيرة جوهرها وفائدتها؛
- الطبيعة غير المنتظمة للانترنت تأثر بشكل سلبي على عملية الإفصاح، وهو ما يؤدي إلى عدم الثقة والشك في مصدر المعلومات وجودتها؛
- من مخاطر القيام بالإفصاح إلكترونيا نجد ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة المواقع، وهو ما قد يؤثر على جودة القوائم المالية المنشورة ودرجة حمايتها.
- أهم آلية للحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني في الجزائر هي التركيز على تأهيل مبرمجي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية حتى يمكنهم مواجهة المخاطر والمستجدات المتسارعة لتقنيات المعلومات الحديثة؛
- يلعب نظام الرقابة الداخلية دورا هاما في الحد من مختلف المخاطر في الشركة، ومن المؤكد أنه سيحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني إذا كان معدا لذلك؛
- المحاسب هو العنصر الأساسي في الممارسة المحاسبية ولذا فإن تكوينه وتدريبه بشكل يتلاءم مع تقنيات المعلومات الحديثة سيجعله قادرا على الحد من هذه المخاطر المرتبطة بها؛

2. توصيات الدراسة

- ضرورة خلق بيئة مناسبة للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لنشر القوائم المالية للشركات، وذلك من خلال تنظيم البيئة التكنولوجية في الجزائر من مختلف الجوانب التقنية والتنظيمية وغيرها؛
- الاهتمام بتكوين المحاسبين الجزائريين تكوينا تقنيا يتلاءم مع تقنيات المعلومات الحديثة؛
- إن الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني لا يكون إلا بوجود مبرمجين أكفاء، وعليه يتوجب إعطاء العناية اللازمة بتكوينهم وتأهيلهم؛
- التركيز على معالجة مشكل أمن المعلومات في الجزائر، حتى لا تتعرض الشركات الجزائرية لتهديد الفيروسات أو الحذف أو التدليس وغيرها.

VI.الهوامش والإحالات:

1. أحمد زغدار، و محمد سفير. (2010). خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS. مجلة الباحث ، 7.
2. أمين السيد أحمد لطفي. (2005). مراجعة وتدقيق نظم المعلومات. الإسكندرية: الدار الجامعية.
3. أنعام سلطان عبد الجبار. (2010). توظيف تقانة المعلومات والاتصالات في تصميم نظام معلومات الموارد البشرية المستندة على الشبكة. القاهرة: جامعة الموصل.
4. توفيق عبد المحسن الخيال. (2009). العوامل المؤثرة في نشر التقارير التالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت: دراسة تطبيقية. الاقتصاد والإدارة ، المجلد 23 العدد 2.
5. حسن محمود الشطناوي. (2018). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال ، المجلد 05 العدد 03.
6. سامي محمد أحمد غنيمي. (2015). دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية: دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي ، مجلد 19 عدد 03، 152-204.
7. عبد الكريم منصور بن عوف. (2010). أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على النظام المحاسبي دراسة حالة النظام المحاسبي الجزائري. الجزائر: جامعة تلمسان.
8. عصام العربيد، و يوسف قرطالي. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات الموزعة في الأسواق العربية للأوراق المالية. مجلة البعث ، 34.
9. فيصل السليم الزماط. (2005). مقومات الإفصاح الالكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، 55.
10. محمد حسين الطائي. (2000). نظام المعلومات الإدارية. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
11. محمد عبد الماجد بوركايب. (2017). معوقات مهنة تدقيق الحسابات بالجزائر في ظل خصائص بيئة المحاسبة الإلكترونية. جامعة المدية.
12. محمود رجب ياسين غنيم. (2013). دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال. مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، المجلد 33 العدد 01.
13. مراد كواشي، و توفيق حناشي. (2016). تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على تحسين الخدمات في المؤسسات الجامعية دراسة حالة جامعة تبسة. مجلة دراسات .
14. مها أم كلثوم براهيمي، و محمد براق. (2019). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية. مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 05 العدد 03.
15. نعيم دهمش، و عفاف إسحاق أبو زر. (2004). إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي. المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع. الأردن: جامعة الزيتونة.
16. ياسين سعد الغالب. (2007). أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات (الإصدار 1). الأردن: دار المناهج.
17. يوسف حسن محمد سلمى، و يوسف صالح هلال. (2016). انعكاسات التجارة الالكترونية على النشر الالكتروني للتقارير المالية. مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 17 العدد 1.
18. زياد هاشم السقا، خليل إبراهيم الحمداني، و ناظم حسن الطائي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 03، 2018، من /http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads
19. Erlane, K., Fawzi, L., & Stuart, T. (2009). Digital reporting formats: users' perceptions, preferences and performances. the international journal of digital accounting research , 9.